مصادر الأمم المتحدة أكدت لـ «الأنباء» أن المدعي العام الدولي قدَّم معطيات قوية لكنها ليست حصرية بقرينة الشهود أو الاتصالات

بلمار قدَّم قراره الاتهامي.. وفرانسين لديه مهلة 60 يوماً للتدقيق في الأدلة

بيروت ـ يوسف دباب

لاتزال المعلومات متضاربة بين لبنان ولاهاي، حول انجاز المدعي العام الدولي دانيال بلمار للقرار الاتهامي في قضية اغتيال رئيس الحكومة الاسبق رفيق الحريري، وفي وقت أعلن بلمار انه وفور الانتهاء من اعداد مسودة قراره سيصدر بيانا في ذلك، اكدت مصادر في الامم المتحدة لـ «الأنباء» ان «المدعي العام في محكمة الحريري سلم قاضي الاجراءات التمهيدية دانيال فرانسين القرار الاتهامي، وان الدوائر القانونية في المنظمة الدولية أخذت علما بذلك»، واوضحت المصادر ان «تسلم فرانسين للقرار لا يعني انه سيصدر بين يوم وآخر، باعتبار ان الاخير لديه مهلة ستين يوما لقراءة هذا القرار والتدقيق في المعلومات والادلة والقرائن التي يتضمنها، وتبيان ما اذا كان قاضي الاجراءات التمهيدية يتبناها قبل ان يعلن تفاصيلها او بعضا منها ويحيل القضية الى هيئة المحكمة».

ولفتت مصادر الامم المتحدة الى ان «الادلة التي يستند اليها بلمار في قراره ليست حصرية بقرينة الشهود او قرينة الاتصالات، بل هو يقدم معطيات قوية وصلبة وقادرة على الصمود طيلة مرحلة المحاكمة، لانها (المعطيات) مبنية على مجموعة من الادلة الثبوتية التي من شأنها ان تحدث صدمة فور الاعلان عنها»، مشيرة الى ان بلمار «سيفاجئ كل الجهات التي شنت حملات ضده وضد التحقيق الذي تولاه من اجل ادخال الوهن الى نفسه، وسيثبت انه كسب معركته الصامتة في مقابل الحرب الشرسة التي جردت في وجهه وحاولت النيل من مصداقيته وتاريخه الشخصي والمهني».

في غضون ذلك، جدد بلمار رفضه السماح للمدير العام السابق للأمن العام اللبناني اللواء جميل السيد بالاطلاع على مستندات المحكمة، بعدما اعتبر ان هذا الامر قد يمس «بالأمن الوطني او الدولي».

وأوضح بلمار ان «تبادل وجهات النظر» بينه وبين «المدعي العام اللبناني (سعيد ميرزا) تبقى سرية بهدف حماية المصالح الأمنية اللبنانية».

مصادر فرنسية: هذا هو سيناريو الحل في لبنان لإرضاء حزب الله والحريري

«اتفاق ـ وديعة» يبرم قبل صدور القرار الظني.. ولا يذاع إلا بعد ظهوره

خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز

الرئيس السوري د.بشار الأسد

الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي

رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري

أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله

كشفت مصادر رسمية فرنسية عن مجموعة من الأفكار تتم بلورتها حاليا من أجل تفادي نشوب حرب في لبنان من خلال البحث عن مخارج من التأزيم المتصاعد مع اقتراب القرار الظني عن المدعي العام للمحكمة الدولية في قضية اغتيال الحريري واقتراح بـ «اتفاق ـ وديعة» لإنقاذ لبنان، مؤكدة ان «الطبق الأساسي» في محادثات الرئيس السوري د.بشار الأسد والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يتناول الوضع اللبناني لأن ساركوزي «قلق من انفجار الوضع» و«من النتائج التي يمكن أن تترتب عليه».ولكن ما صورة الحل المنشود؟

تقول المصادر الفرنسية إنه حتى الساعة «ليس ثمة تصور نهائي ومكتوب» للصيغة النهائية للحل المنشود. لكن في المقابل، ثمة «تقدم كبير لجهة الأفكار» التي تحتاج إلى بلورة وتفصيل وإلى «آلية» تنفيذ. والأفكار المقبولة اليوم هي التالية: لا مجال لوقف سير المحكمة نحو القرار الظني ولا إمكانية لا للتأخير ولا للتعديل. ولذا تبدو كلمة «الوديعة» بمثابة المفتاح السحري الذي سينقذ لبنان مما هو متجه إليه. وهي تعني عمليا أن طرفي الأزمة في لبنان سيتوصلان إلى «تفاهم مكتوب» عبر الوساطة السعودية ـ السورية وبموافقة وبعلم أطراف عربية ودولية فاعلة. والتفاهم المنشود سيوضع «وديعة» بين يدي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والرئيس السوري د.بشار الاسد اللذين سيكونان «الضامنين» له. وسيبرم الاتفاق قبل صدور القرار الظني ولكن لن يذاع إلا بعد صدوره. وبذلك يطبق اللبنانيون مجددا مفهوم «لا غالب ولا مغلوب» على طرفي المعادلة وهما تيار المستقبل من جهة ومعه حركة «14 آذار» وحزب الله ومعه المعارضة بجميع أطيافها الحكومية وغير الحكومية. وبهذا الإخراج يتم إرضاء رئيس الوزراء سعد الحريري بألا يعلن الاتفاق إلا بعد صدور القرار الظني ويرضي أمين عام حزب الله حسن نصر الله بحيث يبرم الاتفاق قبل صدور القرار المذكور. وبهذا الإخراج يكون كل طرف قد حقق نصف انتصار ومني بنصف خيبة. وكانت باريس منذ الصيف الماضي قد بدأت بالدعوة إلى دراسة كيفية التعاطي مع الملف فيما يسمى بالإنجليزية «داي أفتر» وهو ما تبلور مع الوساطة السعودية ـ السورية.

ولكن بعيدا عن الإخراج، ما مضمون الاتفاق؟ تفيد المعلومات المتوافرة بأنه سيتضمن التزامات متبادلة من الطرفين. الأول، «تيار المستقبل» يعلن ويلتزم بعدم المزج بين أفراد من الجانب الآخر قد ترد أسماؤهم في القرار الاتهامي أي رفض اتهام حزب الله باغتيال الرئيس الأسبق رفيق الحريري ويلتزم بعدم استخدامه في الجدل السياسي ولا في السعي لحشر حزب الله في موضوع السلاح. بينما الجانب المقابل يلتزم بعدم استخدام السلاح في الداخل وترك الحكومة تعمل بشكل طبيعي ويمتنع عن أي تحرك أو بادرة تؤزم الوضع السياسي. أما الشؤون التفصيلية الأخرى مثل كيفية التعاطي مع «شهود الزور» وخلافه فلا تبدو أنها عقدة العقد وستسوى إذا اتفق الطرفان على الأساس.

وبالطبع، الدور السوري من المنظور الفرنسي «أساسي» وهو ما سيقوله الرئيس ساركوزي لضيفه غدا عندما يلتقيه في قصر الإليزيه وذلك بحسب «الشرق الأوسط».

ملف شهود الزور يعرقل اجتماع الحكومة.. وحزب الله مُصرّ على التسوية قبل قرار الاتهام

«المستقبل»: جنبلاط «يزيدها».. ونحن لم نعد نحتمل أقواله

أكد أن القرار الاتهامي مؤجل حتى 10 يناير

وهّاب: من يُرد المحكمة فليبلّها ويشرب ماءها!

بيروت ـ عمر حبنجر والوكالات

ينعقد مجلس الوزراء اللبناني هذا الاسبوع ام لا ينعقد؟ سؤال مطروح بإلحاح وليس من مجيب.

المشكلة المعقدة لانعقاد المجلس مازالت اياها، قضية شهود الزور، التي تربط قوى 8 آذار اجتماع مجلس الوزراء بها، كما اشار امس وزير الشباب والرياضة علي العبدالله، بينما يواصل الرئيس سعد الحريري ومن خلفه قوى 14 آذار التحفظ على هذا الامر، في حين يميل رئيس الجمهورية ميشال سليمان الى مثل هذا الموقف، وهذا يفسر برودة العلاقات بينه وبين رئيس مجلس النواب نبيه بري، يضاف الى ذلك عدم التفاهم على بعض التعيينات الأمنية وبخاصة تعيين مدير عام جديد للامن العام.وكان الرئيسان سليمان والحريري التقيا في بعبدا، بعد الاحتفال بافتتاح السنة القضائية في قصر العدل، وقالت مصادر الحريري انه لن يبادر الى دعوة مجلس الوزراء للانعقاد قبل اجراء المشاورات تجنبا لتأزيم الوضع ما دامت قوى 8 آذار على مواقفها من حتمية طرح ملف شهود الزور على مجلس الوزراء.

الرؤساء الثلاثة وعدد من السفراء والوزراء وشخصيات سياسية خلال افتتاح السنة القضائية في قصر العدل مساء امس الأول (محمود الطويل)

سعيد: القرار سيحدث زلزالا

منسق الامانة العامة لقوى 14 آذار فارس سعيد قال: ان الكل في لبنان ينتظر الحدث المفصلي، حدث صدور قرار الاتهام في الجرائم التي حصلت عام 2005، وان هذا الحدث سيكون بمثابة زلزال سياسي، يشبه بمفاعليه اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، يشبه مفاصل اخرى كاتفاق الطائف وربما الاجتياح الاسرائيلي للبنان 1982.

واضاف: هناك فريق من اللبنانيين يصف هذا الحدث وكأنه خطوة باتجاه عدم الاستقرار او ربما الحرب الاهلية، بينما نحن نصر في 14 آذار على القول ان هذا الحدث هو حدث تأسيسي من اجل انتقال لبنان من مرحلة قانون الغابة الى مرحلة لبنان العدالة، لان العدالة وحدها هي التي تفتح الباب باتجاه المصالحة.

لا جلسة دون شهود الزور

وزير الشباب والرياضة علي عبدالله (أمل) توقع عقد جلسة للحكومة هذا الاسبوع للبت في مصالح الناس وتلبية الاحتياجات الإدارية الملحة، ونحن نصر على البت في ملف شهود الزور من اجل البت في الأمور الحياتية، وردا على سؤال أكد على الربط بين ملف شهود الزور والملفات الأخرى.

التسوية قبل القرار لا بعده

في غضون ذلك ألمح رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد الى ان البعض حاول تقطيع الوقت والمماطلة خلال الفترة الماضية، لعل القرار الاتهامي يصدر قبل إنجاز التسوية، مؤكدا ان قيمة وأهمية التسوية هي قبل صدور القرار الاتهامي اما اذا حصل العكس فمعنى ذلك ان لبنان وصل الى مرحلة جديدة.

وسيعقد رعد مؤتمرا صحافيا في مجلس النواب اليوم الاربعاء يتناول فيه موضوع المحكمة الدولية وحزب الله مع الاضاءة على آراء قانونيين ودستوريين حول دستورية المحكمة الدولية.

في غضون ذلك برز أمس تصريح لعضو كتلة المستقبل النائب أحمد فتفت رأى فيه، أن «رئيس اللقاء الديموقراطي» النائب وليد جنبلاط يشعر دائما بأن لديه فواتير عليه أن يسددها، يشعر بأنه يجب أن يثبت لفريق معين أنه أصبح مقربا منه»، وقال: «صديقنا» وليد جنبلاط «يزيدها» ونحن على الأرض لم نعد نحتمل أقواله.وأشار فتفت الى أن «وزير الداخلية والبلديات زياد بارود كان يقوم بالشيء ونقيضه في مؤسسات تحت رعايته»، معتبرا أن «بارود يتخذ موقفا سياسيا من أجل إرضاء فريق سياسي معين»، وقال: «هناك تيار سياسي معين هو التيار «العوني» الذي يغطي أمورا من نوع «العمالة» بهجومه على المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي».

ولفت الى أننا «لم نر الوزير بارود يوما يدافع عن قوى الأمن الداخلي، وخوفنا من أن يضع بارود رجله عند رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ورجله الأخرى عند العماد عون»، متمنيا على بارود أن يصحح خطأه وأن يدافع عن مؤسسة قوى الأمن الداخلي، ويتبنى الحق في الدفاع عن قوى الأمن»، مشيرا الى أن «بارود يدرك أن هناك ثغرة في تعاطيه مع هذا الموضوع».

بيروت ـ خلدون قواص

رأي رئيس حزب التوحيد العربي وئام وهاب أن القرار الاتهامي «للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري» مؤجل حتى 10 يناير وان اللبنانيين «سيعيّدون بروّاق» معتبرا في الوقت عينه ان مسودة القرار الاتهامي حاضرة منذ سنوات ولجنة التحقيق الدولية ألّفت قضية الاتصالات.وفي حديث لقناة «ام تي في» قال: «هذه المحكمة من يرد أن «يبروزها» فليفعل ومن يرد أن يضعها على قبر أحد فليفعل ومن يرد أن «ينقعها ويشرب ماءها» فليفعل ايضا ولكنها لن تحقق شيئا ولن تفعل شيئا ولن تتجاوب معها القوى الأمنية، لذلك يجب إلغاؤها لأنها خطر على لبنان اذ إنها تضيع وقتنا ووقتها ولن تتوصل لمعرفة قتلة رفيق الحريري».ونبه وهاب الى ان البلاد على ابواب مرحلة خطرة يجب الا يستهين بها احد، كاشفا ان التدخل السوري ـ السعودي كان عاملا أساسيا خلال الفترة الماضية في وقف سيناريو كان معدا للتنفيذ من قبل المعارضة من أجل معالجة موضوع القرار الاتهامي بشكل نهائي.

إيران: الموساد سعى لاغتيال نجاد في لبنان

بيروت ـ وكالات: كشف مصدر إيراني مطلع عن محاولة لاغتيال الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد من قبل الموساد أثناء زيارته للبنان قبل نحو 40 يوما.

وأشار المصدر الإيراني، في حديث لـ «الشرق الاوسط»، إلى أن إيران رصدت محاولات قام بها جهاز المخابرات الإسرائيلي «الموساد» لاغتيال نجاد أثناء زيارته للبنان، عن طريق معارضين للنظام الإيراني ممن قال إن بعضهم يوجد في لبنان وسورية والعراق، مؤكدا أن بلاده على علم بتحركات معظم هؤلاء المعارضين «الذين باعوا أنفسهم لقوى الاستكبار والصهيونية «الغرب وإسرائيل»، مشيرا إلى أن بلاده لا تريد التحدث عنهم بشكل رسمي ومباشر حتى لا تعطيهم وزنا أكبر من الوزن الحقيقي، موضحا: «نحن لا نطلق عليهم وصف معارضين مثل المعارضين السياسيين في الداخل الذين خاضوا الانتخابات ضد الرئيس نجاد، ولكن نطلق عليهم منافقين، لأنهم يتعاونون من الخارج مع الصهيونية ضد الثورة الإسلامية وضد الشعب الإيراني».

وأشار المصدر إلى أن السلطات الأمنية الإيرانية لم تتعاون فقط مع قوات الأمن اللبنانية الرسمية في تأمين زيارة الرئيس نجاد بل اعتمدت بشكل كبير على الجهاز الأمني والعسكري الخاص بحزب الله.

نيويورك تايمز: سورية زوَّدت حزب الله بـ 10 صواريخ سكود ـ دي

بيروت ـ وكالات: ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية نقلا عن مصدر مسؤول في البنتاغون ان سورية زودت حزب الله بـ 10 صواريخ من طراز «سكود دي» يبلغ مداها 700 كيلومتر تم منها نقل صاروخين اثنين إلى الأراضي اللبنانية و8 صواريخ مخزونة في قاعدة سورية.

وأشارت إلى ان حزب الله يملك حاليا ما لا يقل عن 50 ألفا من الصواريخ والقذائف الصاروخية بما فيها 40 ـ 50 صاروخا إيراني الصنع من طراز «فاتح ـ 110» يطول مداها تل أبيب ومعظم الأراضي الإسرائيلية.

ولفتت الصحيفة إلى انه بعد أسبوع فقط من تقديم الرئيس السوري بشار الأسد وعدا الى مسؤول كبير في الخارجية الأميركية بعدم نقل أسلحة مطورة وذكية الى «حزب الله» بعثت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون برسالة إلى دمشق قالت فيها ان واشنطن علمت بوجود مساع سورية لنقل صواريخ بالستية الى حزب الله وحذرتها من مغبة القيام بمثل هذا التصعيد الخطير.

أخبار وأسرار لبنانية

جلسات الحكومة: لفتت مصادر وزارية الى ان الأيام الأخيرة لم تحمل أي جديد يدعو الى التفاؤل بعودة اجتماعات مجلس الوزراء والحوار في آن، وقالت ان اهتمام أركان الحكم سيتمحور حول ضرورة فك الارتباط بين مجلس الوزراء والحوار، والا فإن التعطيل سيبقى سيد الموقف حتى إشعار آخر، مشيرة الى ان بعض القيادات في 8 آذار تتحدث وكأنه تجاوز ملف شهود الزور وان المطلوب في الوقت الحاضر موقف من القرار الظني يسبق صدوره عن المحكمة الدولية.

في هذا الاطار، أكدت مصادر وزارية قريبة من قصر بعبدا ان الرئيس سليمان لم يطرح في مشاوراته مع القيادات السياسية سحب ملف شهود الزور من طاولة مجلس الوزراء وإحالته على جلسات الحوار.

ولفتت الى ان سليمان توجه إلى الذين تشاور وإياهم بسؤالين: الأول متعلق بالعمل لاستئناف جلسات الحكومة، لأن من غير الجائز تعطيلها.

وتابعت: ان سليمان شدد على الآثار السلبية المترتبة على غياب مجلس الوزراء، وسأل عن المانع من توجيه الدعوة لاستئناف الحوار، مع عدم ربطه بحسم الموقف من شهود الزور في مجلس الوزراء، على ان يترك لأركان الحوار إبداء رأيهم في هذا الملف وتسجيل ملاحظاتهم، ليصار لاحقا الى متابعة البحث في الاستراتيجية الدفاعية. واعتبرت المصادر الوزارية نفسها، ان بعض اركان الحوار أساءوا تفسير ما قصده الرئيس سليمان وسارعوا الى التعامل مع طرحه وكأنه يطلب إنزال ملف شهود الزور من على طاولة مجلس الوزراء وإحالته على المتحاورين. وتؤكد الأوساط ان الرئيس سليمان لم يتوقف لحظة عن السعي في الداخل والخارج لتجنيب لبنان كأس الفتنة. وفيما كل فريق يحاول استدراج الرئيس الى معسكره، يسعى هو الى الإبقاء على مساحة لقاء مشتركة لكل اللبنانيين، وان ذلك يعرضه لسهام الجميع في العلن حينا وفي السر أحيانا أو عبر التسريبات المعروفة المصدر. وتتعاطى معه الأطراف بحذر و«على القطعة». فحينا يدعمونه وحينا آخر ينتقدونه. لكن الرئيس لن يتنازل عن قناعاته بأن لبنان لا يبنى الا بالحوار والتوافق.

منحى هجومي: لوحظ ان مواقف الرئيس سعد الحريري وفريقه اتسمت في الأيام الماضية بشيء من «المنحى الهجومي»:

1ـ الحريري وفي رد مباشر ونادر على الحملات التي تناولته واتهمته بممارسة سياسة شراء الوقت، وبأنه لا يفعل ما يتوجب عليه ويعرفه. قال من باريس «ان الآخرين الذين يتهمونني بتضييع الوقت هم الذين يجب عليهم ان يقوموا ببعض الأمور ولم يقوموا بها بعد، وهم يعرفون أنفسهم».

2 ـ تصريح للنائب نهاد المشنوق تحدث فيه عن «شروط التسوية» وأبرزها: سحب مذكرات التوقيف السورية/ عودة الحوار بين الرئيس الأسد والرئيس الحريري والقيادتين في البلدين/ التجربة التي بدأت منذ سنة حتى الآن هي تجربة غير ناجحة ولا يمكن الاستناد إليها في مستقبل العلاقات بين البلدين/ إلغاء اتفاق الدوحة الذي قام على عنوانين الأول أمني يقضي بعدم استخدام السلاح في الداخل، فكانت النتيجة استعمال السلاح مرتين في استباحة بيروت ولايزال الأمن هشا وغير مضمون، أما العنوان الثاني فهو سياسي، فحقق اتفاق الدوحة ضربة للدستور اللبناني ولاتفاق الطائف عبر تشكيل حكومة فيها ثلث معطل ولا تعترف بنتائج الانتخابات/ الاتفاق بشكل نهائي وحاسم وضمن مهلة محددة على نزع كل السلاح اللبناني أيا كانت الجهة التي تملكه، ما عدا السلاح المقاوم/ المحكمة الدولية لا يمكن التخلي عنها وعن مسارها قبل صدور القرار الاتهامي.

3 ـ تصريحات للقيادي في المستقبل مصطفى علوش ومنها: «ان الأمور ستستمر على حالها، وبالتالي حالة الجمود السياسي ستبقى مسيطرة حتى صدور القرار الاتهامي ليتمكن كل فريق من ان يبني على كل شيء مقتضاه. ويمكن القول ان حالة الجمود تبقى أفضل وبكثير مما كانت تهدد به قوى المعارضة لجهة الفوضى والعنف». وشدد على ان «خيار استقالة الحكومة أو رئيسها غير وارد، لأن غياب المرجعية السياسية أسوأ ما قد تصل اليه البلاد». وقال: «علينا ان نقتنع ان لا مبادرة سعودية ـ سورية، بل مجرد مسعى لتقريب وجهات النظر، لأن محور الـ «سين سين» يعرف تماما ان حدود أي تسوية لدى تيار المستقبل تقف عند عتبة المحكمة الدولية».

مجموعة الأزمات الدولية: ألقت «مجموعة الأزمات الدولية» في تقرير جديد لها الضوء على الأزمة السياسية التي يشهدها لبنان حاليا في ما يتعلق بالمحكمة الدولية. ودعت في التقرير الذي حمل عنوان «محاكمة لبنان بالنار: سياسات المحكمة الخاصة بلبنان» الى ضرورة التوصل الى «اتفاق حول كيفية الرد» على القرار الاتهامي الذي تعتزم المحكمة إصداره، وذلك «لتفادي انهيار توازن القوى في لبنان، حتى حين تواصل المحكمة عملها. وتوقعت «مجموعة الأزمات» انه في حال لم تستجب الحكومة اللبنانية لمطلب حزب الله ان تنأى بنفسها عن قرار المحكمة، ألا يقف الحزب مكتوف الأيدي لأنه لن يتحمل تبعات عدم القيام بأي شيء وان كان «خيار اتخاذ خطوات دراماتيكية سيضر بسمعته».